بيان تونس بمناسبة النقاش العام للجنة السادسة الخاص بالبند85
"سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي"

سيدي الرئيس،
ينضم وفد بلادي للبيانات التي قدمهتا كل من إيران باسم مجموعة حركة عدم الانحياز وجنوب إفريقيا باسم المجموعة الإفريقية.

كما يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنشيطها" الذي يبرز بصفة جلية التقدم الملحوظ في نهج الأمم المتحدة لترسيخ دعائم حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان على نحو فعال ، يتناسق مع أولويات الدول الأعضاء.

ويود التأكيد بنفس المناسبة على أهمية دعم سيادة القانون على المستوى الدولي باعتباره عنصرا أساسيا في التأسيس لعالم يسوده العدل والاستقرار وتتوافر فيه الفرص للجميع دون أي تمييز. ونحن نرحب في هذا السياق بالاختيار الموفق للموضوع الفرعي لهذه الدورة وهو دور عمليات إعداد المعاهدات المتعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والنهوض به.

إذا يبقي إعداد هذه المعاهدات وإعمالها جزءا رئيسيا من عملنا المشترك باتجاه تعزيز التوافق وإرساء علاقات أكثر متانة بين الدول الأعضاء تقوم على أساس احترامها الكامل للقانون الدولي، وهو ما يندرج في إطار تكريس ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة، "إذ التزمت من خلاله شعوب العالم على تهيئة الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي".

ونحن نرى أنه من شأن عمليات إعداد المعاهدات المتعددة الأطراف التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستجابة للتحولات التي يشهدها المجتمع الدولي وتلبية احتياجات عالم يتجه بشكل متزايد نحو العولمة كما جاء في تقرير الأمين العام.وفي هذا السياق نرحب بقرار الجمعية العامة 292/69 وضع اتفاقية دولية ملزمة في إطار الاتفاقية الأمم لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

كما نرى أنه من المهم في ظل تعقيد عمليات إعداد الاتفاقيات المتعددة الأطراف، مواصلة الحرص على تكريس الشفافية والانفتاح وتساوي فرص المشاركة في عمليات التفاوض وتعزيز التنسيق فيما يتعلق بالمسائل القانونية فيما مابين الهياكل المؤسساتية المنبثقة عن هذه المعاهدات.ونود أيضا التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في هذا الإطار، سواء من خلال تقديم المشورة في مجال بلورة الأحكام الختامية في المعاهدات المتعددة الأطراف أو في مجال ممارسة الإيداع، فضلا عن أهمية أنشطتها الرامية إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في المعاهدات المتعددة الأطراف وبناء قدراتها ذات الصلة، بما في ذلك تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة فهمه.

سيدي الرئيس،
يود وفد بلادي بنفس المناسبة التأكيد على العلاقة الجوهرية بين تطوير سيادة القانون على المستوى الدولي والوطني حيث يعدان متكاملان ومترابطان ويساعد أحدهما في تعزيز الاخر. ويساعد تطبيق القواعد والمعايير الدولية في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني.

ومن هذا المنطلق، نجدد التزامنا على المستوى الوطني بضمان تناغم وانصهار إصلاحاتنا التشريعية مع المعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون، امتثالا منا بتعهداتنا المنبثقة عن انضمامنا لعدد هام من المواثيق الدولية ذات الصلة.

وان تونس، عاقدة العزم، على مزيد توطيد دعائم سيادة القانون وتكريس حقوق الانسان على أرض الواقع بجميع أبعادها، وذلك بفضل تضافر جهود كل أبناءها وحرصهم على التوافق والحوار والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وهو ما مكن تونس من الإحراز على جائزة نوبل للسلام لسنة 2015.

ولقد اهتدت تونس بفضل هذا النهج التوافقي إلى اعتماد دستور جديد للبلاد جاء مجسما للقيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد التداول السلمي على السلطة. كما جاء ضامنا للحقوق والحريات مكرسا لقيم التسامح ونبذ العنف، مؤكدا على الدور الريادي للمرأة وداعما لإرساء قواعد متينة لنظام سياسي ديمقراطي ولفرض قوة القانون والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، بما لا يسمح برجوع ممارسات التفرد والاستبداد.

كما تسنى لتونس في إطار استكمال مراحل المسار الانتقالي تنظيم انتخابات تشريعية ثم رئاسية شهد لها جميع المراقبين في الداخل والخارج بالشفافية والاستقلالية وأثمرت لبنة إضافية على درب مؤسسات ديمقراطية دائمة وقوية.

ونحن حريصون على تسجيد أحكام دستور الجمهورية الثانية من خلال المضي قدما في مسار تركيز الهيئات الدستورية، على غرار المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية، وعلى تعديل التشريعات الوطنية بما يضمن الحقوق الأساسية ، فضلا عن العمل على إصلاح المنظومة القضائية والسجنية من خلال تنفيذ برنامج وطني طموح للفترة 2015-2019 تم وضعه على أساس مشاورات موسعة مع كل الأطراف المتدخلة. هذا بالإضافة إلى مصادقة مجلس النواب على قانون أساسي جديد لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال في جويلية 2015.

ولأن أي نجاح للعملية السياسية يبقي بالتوازي رهن تحقيق النقلة المنشودة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تعكف الحكومة التونسية من منطلق وعيها بضرورة مجابهة التحديات المرحلية ولا سيما منها معالجة أزمة البطالة والنهوض بالاستثمار والارتقاء بمستويات التنمية الجهوية وتحقيق العدالة الاجتماعية على إعداد رؤية إستراتيجية لمخطط التنمية للسنوات 2016-2020 تتحقق بمقتضاها التوجهات والأولويات المستقبلية الوطنية في مجال التنمية المستدامة وفي صدارتها تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وإرساء مقومات اللامركزية.

وفي الختام، يود وفد بلادي، سيدي الرئيس، التأكيد على الأهمية التي توليها تونس لدعم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة بهدف دعم سيادة القانون على المستوى الوطني، في ظل مقاربة تتأسس على الشفافية والحوار البناء.مقاربة تؤهلنا لتعزيز قدراتنا وتوفير الضمانات الكافية للتصدي لأية انتهاكات في هذا المجال وتركيز دعائم قوية لسيادة القانون. وشكرا لحسن الاستماع.